

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قتل جبار من اليهودي أو نصراني
 قتلته من الخارص فقتل له المسلم عليه كما يجزى أن كان محمداً صلى الله عليه وسلم
 أن يكون أحد العطفاء المذكورين وكان يقول في باب من أسلم عليه ما جرت
 العادة من نسبة القول إلى أجماعه والمداير له واحد منهم لأن اجتماعهم
 ويرضوا به من شأهم في النطفة والسام بالجملة والألف السام
وقلت على السام والمعتدة أطلقت اللفظة عليهم ما لها نوب
 جوارحهم التي كان لها باعتبار الحارة والرافعة وأما لأنها تقدم لها
 علم بان المذكورين يجوزون على الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أد عليه وسلم من لا باعنة وزعم بعضهم أنه أصل من زيد
 فيلأن أنه صلى الله عليه وسلم في الأبي بكره فقلت يا رسول الله
أد عليه وسلم ما قالوا في حديثه وأما قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقلت وعلم بان ثلثه أو لو واجه دون لفظ السام
 والمعنى وعليه صلى الله عليه وسلم وإنما فيه سوا كلنا يحوته فهو عطف
 على قوله أو لو ولا يستقيم في أي وعليه ما تتسحقون من الدم
 وسأحت ذلك في التا له بعد وقال النووي في تفسيره على الورد على
 القول أكمل إذا سلموا لك لا يقال لهم وعليه السام من جبال
 عسك فقطا وعليه وأحدثت سفي في كتابه الأذوق باب
 بكره النبي صلى الله عليه وسلم فأحشأ وقد قال **حدثنا عبد الله**
ابن يوسف الشامي قال أخبرنا ما تارة الإمام عن عبد الله بن
وسام عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أد عليه وسلم قال أو سلم عليه اليهود فأنما يقول **أد عليه**
السام عليه فقلت في الورد وعليه الأفراد فيها ما بثت الورد في
 الثمانية وسقطت عنه جميع رواية الموطأ نعم أخرج الموطأ في
 استنائه المراد من طريق يحيى الموطأ عن مالك والثوري جميعا عن
 عبد الله بن دينار بل يظن أن عليه بغير واسم غيره وأمكن وقوعه في
 رواية المرخصي وحده فقلت عليه بصيغة الألف الجمع بغير وألفها
 وهو عند النسائي من طريقين بن عبد الله بن عمرو بن دينار بغير واسم
 بصيغة الجمع وقال النووي في درجات الإلهاد في رسالة بالحدوث
 والاشارة بالألف والاشارة ويجوز أن تكون اللفظ وأن يكون من
 للاستيفاء كما مر رأيتنا في بعض الحد فإلا أن العطف بفتحة
 التسريخ وتقديره أن الورد في مثل هذا التركيب بفتحة تعويذ
 الجملة الأولى وإن باءه الثابتة عليه فقلت قال زيد كات فقلت
 وشاع

وشاعرفاه بفتحة ثبوت الورد في لزيد قال النووي والصواب
 أن الحدف والاشارة بالاشارة والاشارة بالاشارة والاشارة بالاشارة
 الموقوعون وعليه فلا ضرب في وقال البيضاوي في العطف
 شيء يندري وأقوله عليه ما ترويه وما أو ما تتسحقون وليس
 عطف على عطف في كلامه ولا تصح ذلك نعتا بغيرها ولذا قال
 فقلت عليه بغير واسم وهو روي بالواو أيضا قال الطيبي في العطف على
 عطف على وعلى الجملة من حيثين لأن المعنى به ورمع إرادة المنكف إذا
 أردت الاشتراك كان ذلك والظلم إذا لم يرد عليك على معنى العطف
 والوجود كانه قبل حصول ضمير ذلك ومعه هذا قال ابن العاصم
 حروف العطف في الحروف التي يترتب بها من المتبوع والنازع في
 الأعراب فإذا وقعت بعدها المفردات فلا اشكال وإذا وقعت
 الأهل بعدها فإن كانت من الجملة التي هي صالحة لمعوله ما تقدم كان
 حكمها حكم المفرد في التسريخ كقولك أنتم زيد فاعلم وقاعد
 وشبهه وإن كانت الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك أنتم زيد وخرج
 ثم فقلت ذلك المراد به حصوله مضمون الجملة حتى كأنه قال
 حصل قيام زيد وخرج ثم ووهذا يستنبط أن معنى الواو عطف ما
 ذكرنا من تعد حصوله للأمرين من جملة ما بعدا عليه بعد ما كان
 جملة من وعطف أحد ما على الآخر في وأد عطف على الخبر فقلت
 عطف الجملة على الجملة لا على الأجزاء وإذا عطف على الخبر فقلت
 نفعه والجم والشمير يسجد أن قوله والنسما فوعظ عطف على
 يسجدان وقوله جملة من فعل وقوله على نحو قوله قام زيد وعمرا
 ضميرته وقال ابن كحاجب في الأمانة في قوله نفعه فنعاهم أو يسجدان
 الرفع فيه وجما لأن يكون مستترا بيمينه وبين نفعه نون في العطف
 والاشارة بكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها
 ما عتبت الجملة لا باعتبار الأفراد وقال في شرح الزمخشري
 الاشتراك أو على الألف الجملة معرفة أعراب نفسها غير مستتر
 بينها وبين ما قبلها في عامل واحد والجملة الأسمدة لا تكون معطوفة
 على جملة فعلية باعتبارها عنسما بالضمير ولا باعتبار الاستعمال
 ذكره في شرح المستكة وبه قال **حدثنا عثمان بن أبي شيبة**
أبو الحسن العباسي مولاهم الكوفي الخاف قال **حدثنا عثمان**
 يضم إليها وفتح المعجمة بن يمشة الواسطة الساسي حافظ بعد
 قال **حدثنا محمد بن عبد الله بن عثمان** بن كوكب بن الساسي **حدثنا**
الساسي بن مالك بن يحيى حده **رضي الله عنه** قال قال رسول الله